مؤتمر صحافي في ذكرى خطف الديبلوماسيين الإيرانيين

فتح علي: لم نلمس تحركاً جدّياً تجاه الجريمة

خلال المؤتمر الصحافي في السفارة الإيرانية (تمّوز)

في الذكرى السنوية الثانية والثلاثين لخطف الديبلوماسيين الإيرانيين الأربعة، عقدت السفارة الإيرانية مؤتمراً صحافياً قبل ظهر أمس في مقرّ السفارة في بئر حسن في بيروت، في حضور وفد من الحزب السوري القومي الاجتماعي ضمّ عميد الخارجية حسّان صقر وعضو الكتلة القومية النائب د. مروان فارس، وزير الشباب والرياضة عبدالمطلب الحناوي ممثلاً الرئيس السابق ميشال سليمان، السفير غازي عبدالساتر ممثلاً وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، النائبين: عاصم قانصوه، والوليد سكرية، رمزي دسوم ممثلاً رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب العماد ميشال عون، وممثلي الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية والهيئات الاجتماعية اللبنانية والفصائل الفلسطينية وأركان السفارة وعوائل المخطوفين.

فتح علي

وألقى السفير الإيراني محمد فتح علي كلمة قال فيها: «أرحب بكم في دارة سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي إفتقدت منذ اثنين وثلاثين عاماً رموزاً لها كانوا رسل محبة وصداقة وأخوة للشعب اللبناني بحيث امتدت يد الغدر الآثمة لتغييبهم قسراً عن أداء رسالتهم الإنسانية والديبلوماسية في توثيق العلاقات الأخوية بين إيران ولبنان، ولا سيما في ظرف خطير واستثنائي آنذاك فرضه الإجتياح الصهيوني للبنان، وصولاً حتى عاصمته بيروت قتلاً وتدميراً للحياة والإنسان، فواسى ديبلوماسيونا إخوتهم اللبنانيين والفلسطينيين مشاركينهم صمودهم والمعاناة مقدمين ما أمكن من دعم ومساعدة ليكونوا فعلاً نعم الناصر في الملمات». وأضاف: «كما تعلمون فإنّ جريمة خطف الديبلوماسيين الإيرانيين في لبنان عام 1982 هي جريمة كبرى ارتكبت خلافاً لكلّ الأعراف الديبلوماسية لا سيما معاهدة فيينا التي أعطت الحصانة للديبلوماسيين وكامل الحماية والتسهيلات القانونية في أداء مهماتهم وواجباتهم، وهي جريمة في حقّ المجتمع الدولي لأنها ارتكبت خلافاً لكلّ المواثيق والعهود الدولية وهي انتهاك فاضح لحقوق الإنسان، وعلى رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على هذه الجريمة، فإننا لم نلمس لدى المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية المعنية بحقوق الإنسان تحركاً جدياً تجاه هذه المسألة».

وأكد فتح علي أنّ «قضية الديبلوماسيين الإيرانيين الذين خطفوا في الأراضي اللبنانية وسلموا إلى الكيان الصهيوني الغاصب ستبقى قضية حية لأنها قضية حقّ وحرية ضدّ عدو الأمة الأوحد الذي يشنّ حالياً عدواناً همجياً على أهلنا في فلسطين، إلا أنّ المقاومة أثبتت مجدداً جدارتها وصمودها وتضحياتها وعزمها على مواصلة طريق الجهاد والدفاع عن شعبها الفلسطيني وأنها أيضاً لا تخشى المواجهة الشاملة، فالمقاومة هي السبيل الوحيد لمواجهة هذا العدو ووضع حدّ لجرائمه المستمرة في حق أبناء الشعب الفلسطيني المجاهد». وتابع: «إننا إذ نستنكر هذا العدوان، نؤكد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية دعمنا الدائم للقضية الفلسطينية ومقاومتها الباسلة حتى تحرير كلّ فلسطين من البحر إلى النهر».

ممثل وزير الخارجية

ثم ألقى ممثل وزير الخارجية السفير عبدالساتر كلمة قال فيها: «باسم وزارة الخارجية والمغتربين أعبر عن كامل التعاون مع أسر هؤلاء المخطوفين، وإنّ وزارة الخارجية والمغتربين في آخر مسعى لها، مع مجلس الأمن والجهات الدولية وبرسالة نصّها وزير الخارجية في حينه عدنان منصور، يطلب إدراج هذا الملف في دائرة ما تنطبق عليه العلاقات الدولية في فترة الاحتلال وإنّ وزارة الخارجية والمغتربين ستتواصل مع بقية الجهات الرسمية في لبنان والجهات الدولية المعنية بهذا الأمر لمتابعة هذا الملفّ، لأنّه يهمّ جميع اللبنانيين، وهو ملفّ إنساني بالدرجة الأولى ووطني بالدرجة الثانية».

> فارس: الحقيقة هي الطريق الموصلة إلى الحرية والدولة اللبنانية مطالبة بإظهار هذه الحقيقة

فارس

وألقى النائب فارس كلمة قال فيها: «يشرفني اليوم أن أخاطبكم باسم لجنة حقوق الإنسان في البرلمان اللبناني، في خصوص الديبلوماسيين الإيرانيين منذ أكثر من 3 عقود، وإنّ هذه الحركة التي تمّت في لبنان بخطف الديبلوماسيين وغيرهم هي وصمة عار في جبين لبنان، كما أنّ العلاقات بين الدولتين منذ انتصار الثورة في إيران تستحق أن نتساءل لماذا خطف الديبلوماسيون الإيرانيون ومن هي الجهة الخاطفة، لكي يصار إلى حلّ هذه الأزمة التي تعانيها الدولتان الإيرانية واللبنانية وأهالي المخطوفين». وأضاف: «إنّ الدولة اللبنانية حمّلت العدو الصهيوني الذي تسلم هؤلاء المخطوفين على الساحة اللبنانية من بعض الأطراف المتعاملين معه، وإنّ الحقيقة هي الطريق الموصلة إلى الحرية ولا حرية لأي طرف ولأي دولة خارج الحرية والحقيقة، والدولة اللبنانية مطالبة بإظهار هذه الحقيقة، الدولة اللبنانية مجتمعة، مجلس وزراء ونواباً، كلنا معنيون بإظهار الحقيقة».

وأكد فارس «أنّ لجنة حقوق الإنسان ستتابع هذه المسألة مع السفير الإيراني، حتى لا تبقى هذه القضية مخفية عن الأنظار عقودا».

وختم مؤكداً باسم الأحزاب والقوى الوطنية «الوقوف إلى جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية لأنها كانت ولا تزال مع لبنان والقضية الفلسطينية هي جوهر القضايا».

عوائل المخطوفين

وفي الختام، ألقى رائد الموسوي كلمة عوائل المخطوفين جاء فيها: «قرابة ثلاثة عقود مرت على خطف والدي السيد محسن موسوي القائم بأعمال السفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في حينه وزملائه السادة: أحمد متوسليان وتقي وستكار مقدم وكاظم أخوان، ولئن كانت هذه الفترة وهذه السنين قد لعبت دورها في تعريض عوائل هؤلاء الديبلوماسيين لأقسى أنواع المحنة والبعاد وطول الفراق، إلا أنها أدت دوراً كبيراً أيضاً في الكشف عن ملابسات هذا الملف وحلقاته المفقودة قسراً». وأضاف: «نحن على يقين منذ أعوام ونزداد يقيناً كلّ يوم بأنّ هؤلاء الرهائن المخطوفين من أبناء الشعب الإيراني، هم أحياء وعلى قيد الحياة، ويشهد على ذلك كلّ الأسرى المحررين الذين عادوا إلى أحضان أهلهم وذويهم ووطنهم بعد أعوام من الأسر في سجون الكيان الصهيوني». وتابع: «إنّ واقع التكتم على مصير أبنائنا واحبائنا والامتناع حتى الآن عن نشر أي معلومات موثقة تثبت استشهادهم، فيما تتوالى الوثائق والشهادات من شهود عيان عن وجودهم في السجون «الإسرائيلية»، إنما هو خير دليل على أنّ أحباءنا ما زالوا على قيد الحياة، وإننا نتمنى على لبنان حكومة وشعباً وعلى كلّ الخيرين مساعدتنا في الكشف عن مصير الديبلوماسيين الإيرانيين المخطوفين الذين طال انتظارنا لهم ووضع حدّ لمعاناة أهلهم وذويهم وأبناء بلدهم».

مَن تراه ينقذ سورية؟

■ صادق النابلسي

يمضي الرئيس الأسد بعد انتخابه لولاية جديدة نحو توطيد دعائم الدولة الوطنية ومحاربة الإرهاب الذي انتقلت عدواه إلى مختلف دول المنطقة. يؤمن الأسد بأنّ المطلوب هو سدّ الثغر، من دون التنازل شعرة واحدة عن المبادئ الدينية والوطنية والقومية التي تفوّقت على المؤامرات الغربية والخيانات العربية والانتهازية الداخلية وفتاوى التكفير والكراهية السوداء. أصبح الشعب السوري أعمق إدراكاً لحياته وهويته وثقافته وحاضره ومستقبله مع الرئيس الأسد. من دونه سيكون العنف والتوحش الصورة الوحيدة المنقولة عن سورية. سيكون المجتمع السوري مجتمعات، والأرض السورية أراضي لإمارات ظلامية قروسطية، والتقسيم أمراً واقعاً لا محالة. سيذهب الرئيس الأسد بعد أيام كي يؤدي القسم تحت قبة مجلس الشعب وفي جعبته الكثير الكثير من التحديات والتطلعات. تحدّيات الخروج من الأزمة وتطلعات بناء الدولة على أسس جديدة. يحتاج ذلك إلى أن توضع غبّ الطلب مشاريع الإصلاح بحيث يكون الوطن ملاذاً للتعايش والتفاعل الإيجابي، يوفر لأبنائه الملجأ والحماية والأمان وما يحتاجون إليه من دعم اجتماعي يفتح قنوات الإبداع والتنافس في سبيل الارتقاء والتقدم. مَن تراه ينقذ سورية من موجة الوحشية غير الأسد؟ مَن تراه يعيد الألق والأمل والحب والوحدة والتضامن إلى الشعب السوري غير الأسد؟

أما «المعارضة» اللصوصية التي تبعث على السخرية والرثاء، فهي جماعة ذات خلفيات وطموحات شخصية وطائفية وعرقية متباينة. النموذج الذي تحاول أن تقدمه معاد للحرية، للإلفة، للتاريخ، للقيم، للمنطق. لذا لن تكون له حياة. يأتي ما يُسمّى «المعارضون» في «الائتلاف السوري» ليظهروا بشاعة المعروض من بضاعتهم السياسية. سورية التي كانت تنعم بفسحة من الاستقرار السياسي وتشكل واحة للتنوير الديني والثقافي والفكري في العالم العربي، فضلاً عن صمودها الأسطوري في وجه الغول «الإسرائيلي»، يريد أن يحوّلها ميشيل كيلو وأمثاله إلى ساحة للصهاينة ومرتعاً للمصالح الأميركية. من مسوّغات الذهول بل الجنون أن يكون هؤلاء «يحبّون وطنهم» وهم يطلقون العنان لمختلف أشكال التبعية لـ«إسرائيل» والغرب ويفرطون في التوسل إلى كلّ دولة تساعد في إدامة العنف وإزهاق الأرواح كي يصلوا إلى مآربهم! يا لها من «معارضة» بائسة باتت من فرط نزقها وقلة حيائها رمزاً للبشاعة. أحدهم اسمه ميشيل كيلو يشبه الرئيس ميشال سليمان عندنا. صدّق الأول مَن كذّب عليه أنّه سيصبح رئيساً لسورية بعد سقوط الأسد، وصدّق الثاني أنّ الغرب كله سيقف وراءه ليمدّد له ولو كُلّف الأمر إسقاط محور المقاومة!

من الثقافة واليسار ومواجهة الإمبريالية والاستبداد إلى متعهّد «معايير» لدى التحالف الدولي ضدّ سورية. هكذا هو كيلو، استخدم كامل عبقريته السياسية والفكرية لتأويل وتبرير مسار الجماعات الإرهابية المسلحة التي أبلت بلاءً جيداً في دعم «الديمقراطية» في بلده! ولكي يصبح شريكاً موثوقاً في عملية «التغيير الديمقراطي» التي تعاني اختلالاً رؤيوياً وأخلاقياً ووظيفياً كان لا بدّ من التماس مساعدة غيبيّة ونفطية من ملوك وشيوخ «أم القرى». الرجل «الأممي»، رئيس «اتحاد الديمقراطيين السوريين»، يعيد قراءة أفكار هوبز السياسية على ضوء المتطلبات السعودية في مسعى لمنح الثقة للجماعة المعارضة التي ينتمي إليها وينتابها حالياً قلق من التحوّلات في موازين القوى الإقليمية والدولية، ومن الانهيارات في صفوف مسلّحيها ونخبة أفرادها الذين تزعّموا فاشيّات ريفيّة وإمارات همجية!

كيلو الذي قيل إنّه صرف وقتاً طويلا يُفكر في بلده، لم يجد غير أنظمة ملكية قروسطية سخيفة، وتحالف إمبريالي متعجرف لمساعدته في إسقاط النظام الحالي، لكن ليس بالمجان، بل على أن يُستبدل كما يعلم هو علم اليقين بأنظمة، وفي تدمير دولة يُستعاض عنها بدويلات، وفي تقسيم شعب واستيلاد شعوب سهلة الانقياد والخضوع. يقدم كيلو الوهم الذي صنعته الإدارة الأميركية له ولأمثاله من المعارضين حول قدرة المواطنين السوريين وكفاءاتهم بالتحكم في رهاناتهم وخياراتهم السياسية. لا يرى في الانتخابات الرئاسية ديمقراطية، ولا في المشاركة الشعبية مثالاً حديثاً تتأسس عليه شرعية الحكم الجديد، لأنّ التطلب الديمقراطي بحسب الوصفة الأميركية يجب أن يتلاءم مع أشخاص يُعلنون استعدادهم لإيكال السيادة إلى الخارج، ويُظهرون الشجاعة لتسوية (تصفية) القضية الفلسطينية، وفك التحالف مع إيران وحزب الله، وبناء «رابط سياسي» تقع «إسرائيل» في وسطه. كيلو ورفاقه يراكمون قدراً كبيراً من التذمر على حصائل الأزمة. ثلاث سنوات والنتيجة خيبات متواصلة وتحلل مريع في أوساط «الائتلاف السوري» وتحالف الوحوش الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية الذي أعطى لنفسه الحق الحصري بمنح شهادات للدول في «الديمقراطية» و«الشرعية». سيقول هؤلاء جميعاً إنها فكرة رهيبة أن يبقى الأسد على رأس السلطة بعد هذه الحروب الخفية والمعلنة كلّها، وأنّ الانتخابات ليست سوى «مسرحية ذميمة متهافتة»، وأنّها «منزوعة الشرعية»، وأنها «إهانة مبرّحة للشعب السوري»، وغير ذلك من أقوال لا وجه لها سوى اليأس والإفلاس من مواجهة الديمقراطية بالديمقراطية. يقف كيلو ورفاقه اليوم بين حقيقتين شديدتي الاختلاف: «نريد الديمراطية ونرفض نتائج الانتخابات»! كيف يمكن لشخص بقامة كيلو «الثقافية» أن ينخرط في مسار النفاق الأميركي وهو العارف أنّ «الدمقرطة» كما يقول أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية «هي عملية يسيّرها أعضاء المجتمع، المواطنون... وإذا حاولت أميركا أو غيرها فرض زخارف الديمقراطية على بلد، فإنّ النتيجة لن تكون ديمقراطية ولن تدوم. والطريقة الوحيدة لكي تتجذر الديمقراطية هي أن تكون محلية الصنع». فما باله يفضل قوة مهيمنة غازية على إرادة شعبية حرة، فقط لأنها تجري عكس ما تشتهيه رغبته. وهو الذي دفع به مشهد الحشود الصاعدة إلى مقرّ السفارة السورية في اليرزة إلى حالة من الهذيان عندما صرّح بأنّ حزب الله عمد إلى تهديد السوريين اللاجئين في لبنان بأنّه سيقصف مناطقهم إذا لم يصوّتوا للدكتور بشار الأسد. مع كيلو وخلّانه وآخرهما الجربا والبحرة في «الائتلاف»، يكتشف المرء أنّ السياسة لم ترتق إلى هذا المستوى من الأكاذيب والضحالة والغش والخداع إلا عندما بدأ زمن جديد من النزق والهذيان باسم «الثورة السورية» بقيادة «معارضين» على شاكلته!

الرئيس الأسد باق ملء الشمس، أمّا أنتم فتكفيكم بعض الفطائر الشهية في فنادق اسطنبول!

دعوا إلى اعتصام أمام مجلس الوزراء وفي كلّ الفروع

أساتذة «اللبنانية»: المحاصصة تنسف دور الجامعة

أكد أساتذة الجامعة اللبنانية أنّ الجامعة هي لكلّ اللبنانيين «وقد سعت وتسعى لتأصيل القيم الإنسانية والاجتماعية، وإنّ دورها أكثر من أكاديمي»، وأشاروا إلى أنّ «القرار 42 الصادر بتاريخ 1997/3/29 أعاق مسيرة الجامعة التي خرّجت مئات الآلاف وحرمها الكثير من الكفاءات والقدرات على مدى أعوام طوال».

وفي بيان صدر عن العمداء والمديرين وممثلين عن الأساتذة المتفرغين والمتعاقدين في الجامعة، أكد الأساتذة أنّ الجامعة «تعمل على نبذ التعصب والخلاف داخل حرمها وتسعى إلى التكامل والانصهار الوطني الذي يساهم في مسيرة بناء الوطن»، معتبرين أنّ سياسة المحاصصة التي تعتمد إزاء الجامعة من قبل السياسيين ينسف دورها ويجعلها محطة تجاذبات، ويمعن في سلبها استقلاليتها، الأمر الذي يناقض القانون 66».

وأضاف البيان: «نظراً الى ما آلت إليه الأوضاع في مجلس الوزراء وما رافق جلساته من تجاذبات سياسية حادة تجاه الجامعة اللبنانية، عقد اجتماع في الإدارة المركزية للجامعة ضمّ العمداء والمديرين وممثلين عن الأساتذة المتفرغين والمتعاقدين، وتمّ التأكيد على أنّ الحرص على مستقبل الطلاب في الجامعة اللبنانية هو مسؤولية وطنية شاملة».

وقرّر المجتمعون، حسب البيان، «تحميل الحكومة اللبنانية والمسؤولين السياسيين مسؤولية الأوضاع المتردية التي آلت إليه في الجامعة»، كما اعتبروا أنّ «القرار 97/42 هو قرار في غير محله وغير قانوني، وأكدوا أنّ «العميد المكلف يمارس صلاحيات العميد الأصيل، وحيث أنّ قرار التفريغ يعود أصلاً إلى الجامعة، فإنّ إبقاءه في مجلس الوزراء ألحق وسيلحق المزيد من الضرر في أكبر صرح علمي وثقافي».

كما تقرّر خلال الاجتماع «الاعتصام أمام مقرّ مجلس الوزراء من قبل أهل الجامعة بتاريخ انعقاد الجلسة القادمة، وإقامة اعتصامات في المجمع الجامعي – الحدث والفروع كافة».

ندوة العمل: النظام السياسي هو لخدمة المواطن وليس العكس

أكدت اللجنة التنفيذية لـ «ندوة العمل الوطني» على «أنّ ما يعانيه اللبنانيون، حالياً من صعوبات مفجعة في المجالات الاقتصادية والإدارية والمعيشية، إنما يشير، بغضّ النظر عن أي انتماء اتخذه المواطن، إلى أنه أصبح رهينة بأيدي جماعات لا يبالي معظمها بحقوقه ومصالحه الوطنية».

ودعت في بيان بعد اجتماعها برئاسة وجيه فانوس في مكتب الرئيس سليم الحص، إلى «تغليب الحسّ الوطني والمصلحة الوطنية، عند الجميع على أي حسّ أو مصلحة أخرى»، مؤكدة أنّ «النظام السياسي، أياً كان وفي أي بلد اعتمد، إنما هو لخدمة المواطن وليس العكس على الإطلاق».

ورأت اللجنة «أنّ تحقيق الضمانات الاقتصادية والاجتماعية يشكل أحد أبرز مفاتيح الاستقرار الوطني»، ودعت: «إلى تأمين الحقوق المالية والمعنوية لجميع العاملين في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك إقرار سلسلة الرتب الرواتب وملف تفرغ أساتذة الجامعة اللبنانية، بخاصّة وقد طال العهد في المطالبة المحقّة بهذه الأمور، حتى بلغ ثلاث سنين من الصبر والحرمان والإجحاف حتى لا نقول الظلم».

ونوه المجتمعون «بالجهود التي تبذل لحفظ الوطن وصون سلامته من قبل المخلصين من أبنائه، وعلى رأسهم الأجهزة العسكرية والأمنية، التي تقف سدّاً منيعاً في وجه محاولات زرع الفتنة وصدّ الاعتداءات التي تتعرض لها البلاد».

ولفتت اللجنة إلى «أنّ الرئيس الحص يبقى، بتاريخه المشرف ورأيه السديد ورؤيته الواسعة وإيمانه الوطني، ضمير لبنان الذي نعود إليه لنستلهم من رؤاه منارات العمل في أيامنا العصيبة هذه».

مراد: لإنجاز قانون انتخاب عادل يعتمد النسبية

دعا النائب والوزير السابق عبدالرحيم مراد إلى «انتخاب رئيس للجمهورية، بأسرع وقت ممكن، وإنجاز قانون انتخابي عادل، يعتمد النسبية واعتبار لبنان دائرة واحدة، وخفض سن الإقتراع احتراماً لحق الشباب».

وشدد مراد خلال حفل الإفطار السنوي في دار الحنان للأيتام على «تعزيز الإستقرار الأمني، بالإستقرار الاجتماعي والإقتصادي، وبإنصاف أصحاب الحقوق من الموظفين والمعلمين، وبتخفيف الضائقة المعيشية، وبإصلاح الإدارة، وبالحد من الهدر وعشوائية الإنفاق، وبوجوب الإسراع في استثمار الثروة النفطية والغازية، وبتلزيم التنقيب عنها، لأنها كفيلة بإنعاش وضعنا المالي، وسداد الدين العام، الذي لامس مئة مليار دولار، وإتاحة الفرص لوظائف جديدة، ووضع لبنان على سكة البحبوحة».

السيد يستغرب امتناع الحكومة عن التنسيق المباشر مع سورية

استغرب اللواء جميل السيد «امتناع الحكومة اللبنانية «التوافقية» عن التواصل والتنسيق المباشر مع السلطات السورية من أجل ضبط الحدود بين البلدين ومعالجة مشكلة النازحين السوريين، في حين أنّ السفارات المتبادلة لا تزال مفتوحة بين البلدين، وأنّ الأمم المتحدة لا تزال تعترف رسمياً بالدولة السورية ومؤسساتها الرسمية والشرعية، مذكراً هذه الحكومة نفسها بأنها في الوقت الذي تمارس بطولاتها في قطع التواصل مع سورية فإنها لا تزال ترعى اللقاءات والاتصالات العلنية مع العدو «الإسرائيلي» من خلال الاجتماعات الدورية لضبط الحدود في جنوب لبنان تنفيذاً للقرار الدولي 1701».

ودعا السيد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس «كرجل قانون» إلى تجنب «التصريحات المبهمة حول النازحين وأن يطلع جيداً على الاتفاقية الموقعة عام 2004 بين الأمن العام مفوضاً من الحكومة اللبنانية وبين منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كونها تحدّد شروط عمل المنظمة وعلاقاتها بالدولة اللبنانية في ما يتعلق بهذا الوضع»، محذّراً في الوقت نفسه، «مما ظهر من محاولات لتلك المنظمة لاستغلال التناقضات السياسية الداخلية الراهنة لتعديل تلك الاتفاقية ولإقامة مخيمات للنازحين وتجاوز السيادة والقوانين اللبنانية التي تمنع تزويد أي شخص غير لبناني بجواز مرور أو وثيقة سفر لبنانية لاستخدامها كهوية موقتة للتجول بها في لبنان، إلا إذا كان هذا الشخص قد أصبح قيد الترحيل الفوري في مطار بيروت بعد قبول توطينه خارج لبنان».